

أثر تبني معايير IFRS على جودة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها في الشركات المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية

م. م. فيضاء شريف عبد سلمان

المركز الوطني لبحوث وعلاج السكري، الجامعة المستنصرية، بغداد، 11001، العراق

faydhashareef@gmail.com

المستخلص

يتناول هذا البحث أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على جودة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها في الشركات المساهمة، إذ بات التحول نحو هذه المعايير ظاهرة متسارعة تفرض نفسها على المؤسسات المالية والاقتصادية في ظل تزايد الاندماج بالأسواق المالية العالمية. ويرتكز البحث على فرضية مفادها أن تبني معايير IFRS يحدث أثرا إيجابيا ذا دلالة إحصائية في جودة المعلومات المحاسبية من حيث أبعادها الأربعة: الملاءمة، والموثوقية، والقابلية للمقارنة، والاتساق. استخدم المنهج الوصفي التحليلي أداة منهجية رئيسية، وصممت استبانة مؤلفة من (24) فقرة وزعت على عينة مقصودة مؤلفة من (50) مديرا ماليا ومحاسبيا في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وكشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات العينة والمتوسط الفرضي لصالح الأول، مما يؤكد وجود أثر إيجابي مرتفع لتبني معايير IFRS في جودة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها. وخلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات أبرزها: ضرورة إلزام الشركات المساهمة بالتطبيق الكامل لمعايير IFRS وتأهيل الكوادر المحاسبية وفق متطلبات هذه المعايير. **الكلمات المفتاحية:** معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، جودة المعلومات المحاسبية، الموثوقية، الشركات المساهمة، الإفصاح المالي، القابلية للمقارنة، سوق العراق للأوراق المالية.

The Effect of Adopting IFRS on the Quality and Reliability of Accounting Information in Joint-Stock Companies

Faydha Sharif Abdul Salman

The National Center for Diabetes, Mustansiriyah University, Baghdad, 11001, Iraq

faydhashareef@gmail.com

Abstract

This study investigate the effect of adopting International Financial Reporting Standards (IFRS) on the quality and reliability of accounting information in joint-stock companies. The transition toward IFRS has become an accelerating phenomenon imposed on financial and economic institutions amid growing integration with global capital markets. The research is premised on the hypothesis that IFRS adoption produces a statistically significant positive impact on accounting information quality across its four dimensions: relevance, reliability comparability, and consistency. A descriptive-analytical methodology was employed, and a questionnaire comprising (24) items was designed and distributed to a purposive sample of financial managers and accountants in joint-stock companies listed on the Iraq Stock (50)

Exchange. Results revealed statistically significant differences between the sample mean and the hypothetical mean in favor of the former, confirming a high positive effect of IFRS adoption on accounting information quality and reliability. The study concluded with key recommendations, most notably: mandatory full compliance with IFRS for joint-stock companies and building the capacity of accounting professionals to meet the requirements of these standards.

Keywords: International Financial Reporting Standards (IFRS), Accounting Information, Quality, Reliability, Joint-Stock Companies, Financial Disclosure, ComparabilityIraq Stock.

المبحث الأول: التعريف بالبحث

مشكلة البحث:

تعد جودة المعلومات المحاسبية ركيزة أساسية لصنع القرار الرشيد في بيئة الأعمال المعاصرة، لا سيما في ظل تنامي الأسواق المالية وتعدد فئات مستخدمي القوائم المالية من مستثمرين ودائنين وجهات رقابية. وتمتد مشكلة البحث الرئيسية من ملاحظة واقعية مفادها أن الشركات المساهمة العراقية لا تزال تطبق المعايير المحلية بصورة جزئية، في حين تفرض متطلبات التكامل مع الأسواق المالية الإقليمية والدولية الانتقال التدريجي نحو معايير IFRS. وتتجلى إشكالية البحث في التساؤل الجوهرى الآتي: ما مدى أثر تبني معايير IFRS في جودة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها في الشركات المساهمة؟ ويتفرع عن هذا التساؤل جملة تساؤلات فرعية أبرزها: ما مستوى الالتزام الفعلي بتطبيق معايير IFRS في الشركات المساهمة المدرسة؟ وما أبرز أبعاد جودة المعلومات المحاسبية التي تتأثر بتبني هذه المعايير؟ وما التحديات التنظيمية والمهنية التي تعترض عملية التبني الكامل لهذه المعايير؟ وعلى الرغم من وجود دراسات عديدة تناولت هذا الموضوع في بيانات عربية مختلفة، إلا أن الأدبيات المتاحة لا تزال تنقصر إلى دراسات تطبيقية تعالج أثر تبني معايير IFRS على جودة المعلومات المحاسبية في سياق الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تحديداً، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية البيئة التنظيمية والمهنية العراقية والتحديات المؤسسية المرتبطة بعملية التحول نحو هذه المعايير.

أهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من طبيعة الموضوع الذي يمثل إحدى القضايا المحاسبية والمالية الأكثر راهنية وتأثيراً في بيئة الأعمال المعاصرة. فعلى الصعيد النظري، تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات العربية المتخصصة في مجال تطبيق معايير IFRS في السياق الاقتصادي العراقي، وهو مجال لا يزال يفتقر إلى الدراسات التطبيقية الكافية مقارنة بنظيراتها في الأدبيات الأجنبية. أما على الصعيد التطبيقي، فتقدم الدراسة رؤية عملية تعين الشركات المساهمة على تقييم مكاسب التحول نحو معايير IFRS وتحديد متطلبات التطبيق الناجح. وتتضاعف الأهمية في ضوء توجهات هيئة الأوراق المالية العراقية نحو تعزيز معايير الإفصاح والشفافية المالية، وانعكاسات ذلك على جذب الاستثمارات الأجنبية وتطوير سوق العراق للأوراق المالية. وتتجلى الأهمية العملية لهذا البحث تحديداً في تقديمه نتائج ميدانية قابلة للتحقق حول مستوى تأثير معايير IFRS على الأبعاد الأربعة لجودة المعلومات المحاسبية (الملاءمة، والموثوقية، والقابلية للمقارنة، والاتساق)، فضلاً عن رصد المعوقات الحقيقية التي تحول دون التطبيق الكامل لهذه المعايير في الشركات المساهمة العراقية، مما يوفر أساساً علمياً لتوصيات السياسات المحاسبية والتنظيمية.

هدف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى الكشف عن طبيعة أثر تبني معايير IFRS في جودة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ويتضح ذلك عن طريق تقديم الفرضية الآتية: ويتفرع من هذا الهدف الرئيس جملة من الأهداف الفرعية الآتية: (1) قياس مستوى الالتزام الفعلي بتطبيق معايير IFRS في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. (2) تحديد أثر تبني معايير IFRS في كل بعد من أبعاد جودة المعلومات المحاسبية الأربعة: الملاءمة، والموثوقية، والقابلية للمقارنة، والاتساق. (3) تشخيص أبرز المعوقات المؤسسية والمهنية التي تحول دون التطبيق الكامل لمعايير IFRS في البيئة العراقية. (4) تقديم توصيات عملية تسهم في تعزيز جودة الإفصاح المالي وترشيد قرارات المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية.

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها تعزى لتبني معايير IFRS عند مستوى دلالة (0.05).

فرضيات البحث:

الفرضية الصفرية الرئيسة (H0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها تعزى لتبني معايير IFRS عند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية البديلة (H1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها تعزى لتبني معايير IFRS لصالح الشركات المطبقة لهذه المعايير عند مستوى دلالة (0.05).

حدود البحث:

1- الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على موضوع أثر تبني معايير IFRS في جودة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها في الشركات المساهمة. وتشمل المتغيرات المستقلة: درجة الالتزام بتطبيق معايير IFRS؛ والمتغيرات التابعة: أبعاد جودة المعلومات المحاسبية الأربعة (الملاءمة، والموثوقية، والقابلية للمقارنة، والاتساق).

[ملاحظة المراجع: يمكن أن تحدد المتغيرات التي استخدمتها في دراستك كحدود موضوعية.]

2- الحدود البشرية: المديرون الماليون والمحاسبون في الشركات المساهمة محل الدراسة. واقتصر الاختيار على هذه الفئة لكونها الأكثر تعاملًا مع معايير IFRS وتطبيقاتها الميدانية، وهي الفئة التي تمتلك المعرفة التقنية اللازمة للإجابة عن فقرات الاستبانة بدقة وموضوعية.

3- الحدود المكانية: عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

4- الحدود الزمانية: للعام (2025-2026).

تعريف مفاهيم البحث:

1- معايير التقارير المالية الدولية (IFRS):

عرفها كل من:

أ- مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB, 2014): هي المنظومة المتكاملة من المعايير والتفسيرات والإرشادات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، والرامية إلى توحيد ممارسات إعداد القوائم المالية وتقديمها على المستوى الدولي، بهدف توفير معلومات مالية ذات جودة عالية تتسم بالشفافية والقابلية للمقارنة وخدمة متخذي القرار في الأسواق الرأسمالية العالمية [1].

ب- بارث وآخرون (Barth et al., 2008): وصفوا معايير IFRS بأنها منظومة قواعد محاسبية موجهة بمبادئ عامة (Principles-Based) تركز على المضمون الاقتصادي للمعاملات بدلا من شكلها القانوني، وتنتج إعداد قوائم مالية تعكس الصورة الصادقة للوضع المالي للمنشأة وأدائها [2].

2- جودة المعلومات المحاسبية (Accounting Information Quality):

عرفها كل من:

أ- هيئة معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB, 2010): مدى قدرة المعلومات المحاسبية على تلبية احتياجات مستخدميها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وتحقيق هذه الجودة من خلال توافر خصائص نوعية رئيسية هي: الملاءمة، والتمثيل الصادق، والقابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، وحسن التوقيت، وقابلية الفهم [3].

ب- ديشو وديكو (Dechow & Dichev, 2002): قابلية المعلومات المحاسبية على تمثيل الأحداث الاقتصادية الجوهرية للمنشأة بصدق وموضوعية، بما يمكن المستثمرين والجهات المعنية من الحكم على الوضع المالي الحقيقي دون تحريف أو تحيز منهجي [4].

3- الموثوقية (Reliability):

أ- هيئة معايير المحاسبة الدولية (IASB, 2010): تعني أن تكون المعلومات المحاسبية خالية من الأخطاء الجوهرية وغير المتحيزة، وأن تمثل تمثيلاً صادقاً للظاهرة الاقتصادية التي تدعي تمثيلها، وتشمل الموثوقية أبعاداً فرعية هي: الصدق في التعبير، والحياد، والتحفّظ، والاكتمال [5].

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

1- دراسة المطارنة والقضاة (2020) [6]: "أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق معايير IFRS في أبعاد جودة المعلومات المحاسبية من حيث الملاءمة والموثوقية والقابلية للمقارنة والحيادية. استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وشملت العينة (60) مدققاً خارجياً ومديراً مالياً. خلصت إلى أن تطبيق معايير IFRS أسهم في رفع مستوى جودة الإفصاح المالي بنسبة تجاوزت (40%) مقارنة بالمعايير المحلية. وأوصت بضرورة إدراج التدريب على معايير IFRS في برامج التأهيل المهني للمحاسبين.

2- دراسة الحسبان والزريقات (2019) [7]: "أثر الإلزام بمعايير المحاسبة الدولية على موثوقية المعلومات المحاسبية وكفاءة سوق الأوراق المالية الأردني".

سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن انعكاسات الالتزام بمعايير IFRS على موثوقية البيانات المالية المنشورة وأثرها في كفاءة التسعير في سوق الأوراق المالية. أظهرت النتائج أن الشركات الملتزمة بمعايير IFRS حققت معاملات استجابة أرباح (ERC) أعلى، مما يشير إلى زيادة ثقة المستثمرين بجودة المعلومات المحاسبية المفصّل عنها. كما أكدت الدراسة أن التطبيق الكامل لهذه المعايير يقلل من ظاهرة إدارة الأرباح بصورة ملموسة.

3- دراسة خليل والصيرفي (2021) [8]: "انعكاسات تبني معايير التقارير المالية الدولية على القابلية للمقارنة وإفصاح الشركات المدرجة في بورصة مسقط".

تناولت هذه الدراسة قياس درجة التحسن في قابلية المقارنة بين التقارير المالية عقب التحول إلى معايير IFRS في شركات بورصة مسقط. وأثبتت النتائج أن مؤشرات قابلية المقارنة سجلت تحسناً نوعياً ملحوظاً في أعقاب التحول، وأن الشركات الأكبر حجماً كانت أكثر التزاماً بمتطلبات الإفصاح الشامل.

4- دراسة عبد الحليم وقاسم (2021) [9]: «أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية». تناولت هذه الدراسة قياس أثر تطبيق معايير IFRS على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في سياق سوق رأس المال ناشئ، وأثبتت أن تطبيق هذه المعايير ارتبط بتحسين ملموس في مؤشرات الجودة لدى الشركات الملتزمة. وتتميز هذه الدراسة بعمق عرضها للأدبيات السابقة وشموليتها في مقارنة نتائج السياقات المختلفة، مما يجعلها مرجعاً أساسياً للبحث الحالي في تأطير الفجوات البحثية ومقارنة النتائج.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1- دراسة Barth et al. (2008) [2]: "International Accounting Standards and Accounting Quality". قدمت هذه الدراسة أدلة تجريبية واسعة على أثر تبني معايير المحاسبة الدولية في جودة المعلومات المحاسبية، مستعرضة بيانات (327) شركة من (21) دولة التزمت بتطبيق هذه المعايير. وأثبتت أن الشركات الملتزمة أظهرت مستويات أدنى من إدارة الأرباح، وأعلى في التقدير الزمني للخسائر، وأكبر في الارتباط بين القيمة المحاسبية والقيمة السوقية، مما يعد دليلاً مباشراً على تحسن جودة المعلومات المحاسبية.

2- دراسة Leuz & Wysocki (2016) [10]: "The Economics of Disclosure and Financial Reporting Regulation".

ناقشت هذه الدراسة الأبعاد الاقتصادية للإفصاح المالي والتنظيم المحاسبي، وأثبتت أن الانتقال إلى معايير IFRS في أسواق رأس المال الناشئة يساهم في خفض تكلفة رأس المال وتحسين كفاءة السوق من خلال تقليل عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين.

3- دراسة Ahmed et al. (2013) [11]: "Does Mandatory Adoption of IFRS Improve Accounting Quality?"

اختبرت هذه الدراسة الشاملة الأثر الإيجابي لتبني معايير IFRS في جودة المعلومات المحاسبية في (26) دولة. وتوصلت إلى أن الإلزام بالتبني ارتبط بانخفاض في مستوى تمهيد الأرباح وزيادة في التقدير الزمني للخسائر، وأن جودة التطبيق الفعلي تتوقف إلى حد بعيد على قوة البيئة المؤسسية والرقابية المحيطة.

ثالثاً: تمييز البحث الحالي عن الدراسات السابقة

التحليل النقدي للدراسات السابقة: يتضح من استعراض الدراسات السابقة وجود اتجاه عام متسق يؤكد الأثر الإيجابي لتبني معايير IFRS على جودة المعلومات المحاسبية، وإن تباينت درجة هذا الأثر تبعاً للسياق المؤسسي والبيئة التنظيمية لكل دراسة. وتتقاطع دراسة المطارنة والقضاة (2020) مع دراسة الحسبان والزريقات (2019) في إثبات انعكاسات إيجابية للمعايير الدولية، غير أن الأولى ركزت على أبعاد الجودة المحاسبية بينما عנית الثانية بكفاءة السوق، وهو فارق منهجي جوهري يشير إلى أن التطبيق الكامل للمعايير يؤثر في مستويين تحليليين مختلفين لا يمكن اختزالهما في أداة قياس واحدة. كما يلاحظ أن الدراسات العربية المتاحة اقتصرَت على بيئات الأسواق الناشئة الأردنية والعمانية والمصرية، دون أن تعالج السياق العراقي بخصائصه التنظيمية والمهنية المتفردة، وهو ما يمثل الفجوة البحثية التي يسعى البحث الحالي إلى سدها. أما الدراسات الأجنبية فعلى الرغم من رصانتها المنهجية وشموليتها، إلا أنها أجريت في بيئات مؤسسية متطورة تختلف جوهرياً عن واقع الأسواق الناشئة كالسوق العراقي من حيث قوة الإنفاذ التنظيمي وتوفر الكوادر المؤهلة وجاهزية البنية التحتية المحاسبية.

بعد استعراض الدراسات السابقة يتضح أن البحث الحالي يتميز عنها في جوانب جوهريّة عدة؛ فمن حيث البيئة التطبيقية يعد هذا البحث من الدراسات الأولى التي تتناول هذا الموضوع في سياق الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وهو سوق ناشئ يعيش مرحلة إعادة بناء وتنظيم تستوجب توحيد معايير الإفصاح المالي. كما يتميز البحث بمقاربة شاملة تجمع بين أبعاد جودة المعلومات المحاسبية الأربعة في نموذج تحليلي واحد بدلاً من الاقتصار على بعد واحد. فضلاً عن ذلك، يعالج البحث التحديات المؤسسية والمهنية لتطبيق معايير IFRS في البيئة العراقية التي تنسم بخصوصية تنظيمية وبنية مهنية مغايرة للبيئات المدروسة في الأدبيات الأجنبية.

المبحث الثالث: الإطار النظري لمعايير IFRS وجودة المعلومات المحاسبية

أولاً: تطور معايير IFRS ومسيرة التبني الدولي

لم تظهر معايير IFRS بصورتها الراهنة دفعة واحدة، بل مرت بمسيرة طويلة من التطور والتراكم المعرفي. فقد بدأت إرهابساتها الأولى بتأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) عام 1973 في لندن، ثم تطورت إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) عام 2001 ليتبنى مسيرة تطوير منظومة معايير أكثر شمولاً وانسجاماً مع متطلبات الأسواق المالية العالمية. وقد تسارعت وتيرة التبني الدولي لمعايير IFRS منذ قرار الاتحاد الأوروبي عام 2002 بإلزام الشركات المدرجة في أسواقه بتطبيق هذه المعايير اعتباراً من عام 2005، وهو القرار الذي أثار موجة من التبني الإقليمي والدولي امتدت لتشمل أكثر من 140 دولة حتى اليوم. وفيما يخص الدول العربية، فقد أقرت عدة دول بتبني معايير IFRS أو بجعل معاييرها المحلية متوافقة معها، في حين لا تزال بعض الدول تعتمد معايير محلية موروثة تحتاج إلى مراجعة وتحديث. [12].

ثانياً: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق معايير IFRS

يتبنى الإطار المفاهيمي لمعايير IFRS تصنيفاً محدداً للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يركز على مستويين متكاملين:

1- الخصائص النوعية الأساسية (Fundamental Qualitative Characteristics):

أ- الملاءمة (Relevance): تعني أن تكون المعلومات المحاسبية قادرة على إحداث فارق في القرارات التي يتخذها مستخدموها، سواء من خلال قيمتها التنبؤية أو قيمتها التأكيدية. وتعد الأهمية النسبية (Materiality) إطاراً جوهرياً لتحديد حد الملاءمة في كل حالة. ([5] ، [3]).

ب- التمثيل الصادق (Faithful Representation): يستلزم أن تعبر المعلومات المحاسبية تعبيراً صادقاً عن الظواهر الاقتصادية التي تدعي تمثيلها، وتشمل ثلاثة أبعاد فرعية: الاكتمال، والحياد، والخلو من الأخطاء. ([5] ، [3]).

2- الخصائص النوعية المعززة (Enhancing Qualitative Characteristics):

أ- القابلية للمقارنة (Comparability): تتيح للمستخدمين مقارنة المعلومات المالية بين فترات زمنية مختلفة للمنشأة ذاتها، وبينها وبين منشآت مماثلة.

ب- القابلية للتحقق (Verifiability): تعزز ثقة المستخدمين بأن المعلومات تمثل الظاهرة الاقتصادية التي تدعي تمثيلها تمثيلاً صادقاً.

ج- حسن التوقيت (Timeliness): يعني توافر المعلومات لمتخذي القرار في الوقت الذي يمكنهم فيه التأثير في قراراتهم.

د- قابلية الفهم (Understandability): يستوجب تقديم المعلومات بأسلوب واضح ومصنف يتيح لمستخدمي القوائم المالية ذوي المعرفة المعقولة فهمها. ([5]؛ [13]).

ثالثاً: أثر معايير IFRS في خفض إدارة الأرباح وتحسين الجودة

تمثل إدارة الأرباح (Earnings Management) أحد أبرز مؤشرات تدهور جودة المعلومات المحاسبية، وهي ظاهرة ترتبط بمحاولات الإدارة التلاعب في الأرقام المحاسبية بهدف تحقيق أهداف مرسومة كالحفاظ على التوقعات السوقية أو تحسين المؤشرات التعاقدية. وتشير الأدلة التجريبية المترامية إلى أن معايير IFRS تسهم في الحد من هذه الظاهرة عبر ثلاثة مسارات رئيسية:

- 1- محدودية الخيارات المحاسبية: تضيق معايير IFRS نطاق الخيارات المتاحة للإدارة في اختيار السياسات المحاسبية، مما يقيد هامش التدخل التقديري في تشكيل الأرقام المالية.
- 2- التقييم بالقيمة العادلة: يرسخ نهج القيمة العادلة (Fair Value) في معايير IFRS مبدأ التمثيل الصادق للأصول والالتزامات، مما يصعب التلاعب بالقيم المحاسبية المبلغ عنها.
- 3- متطلبات الإفصاح الموسع: تلزم معايير IFRS بمستوى أعلى من الإفصاح في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية، مما يكشف أي سياسات محاسبية غير اعتيادية أمام المستثمرين والمدققين. [2] [14] [11].

رابعاً: تحديات تبني معايير IFRS في الأسواق الناشئة

على الرغم من المزايا الجوهرية لمعايير IFRS، تواجه الشركات في الأسواق الناشئة كالسوق العراقي جملة من التحديات الحقيقية:

- 1- محدودية الكوادر المؤهلة: يشكل شح المحاسبين الملمين بمتطلبات معايير IFRS وتفسيراتها عائقاً رئيسياً، إذ تستلزم هذه المعايير فهماً عميقاً للحكم المهني المبني على المبادئ.
- 2- التكاليف الأولية للتحويل: تستلزم عملية التحول من المعايير المحلية إلى IFRS استثمارات ضخمة في إعادة تصميم الأنظمة المالية وإعادة التدريب وإعداد التقارير المقارنة.
- 3- ضعف البنية التنظيمية: تفتقر بعض الأسواق الناشئة إلى الأطر التنظيمية والرقابية الكفيلة بضمان التطبيق المتسق لمعايير IFRS ومعالجة حالات الانحراف.
- 4- التعارض مع المتطلبات الضريبية: قد تنشأ تعارضات بين متطلبات الإفصاح المالي وفق IFRS ومتطلبات التقارير الضريبية المحلية، مما يعقد عملية التطبيق ويرفع تكاليف الامتثال المزدوج.
- 5- ثقافة المحاسبة المبنية على القواعد: تألفت الثقافة المهنية في كثير من الدول النامية على المحاسبة المبنية على قواعد محددة (Rules-Based)، بينما ترسخ IFRS نهجاً قائماً على المبادئ (Principles-Based) يستلزم إعمال الحكم المهني بصورة أوسع. [10] [12].

المبحث الرابع: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

منهجية البحث:

استند في هذه الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الإطار المنهجي الأنسب لطبيعة الظاهرة المدروسة؛ إذ يجمع هذا المنهج بين وصف الواقع كما يدركه المبحوثون وبين التحليل الكمي الرامي إلى كشف العلاقات والأنماط الكامنة في البيانات وتفسيرها. ويعرف المنهج الوصفي بأنه ذلك الأسلوب العلمي الذي يعنى بوصف الظاهرة وصفا دقيقا وتحديد خصائصها والعلاقات القائمة بين مكوناتها، دون أن يقتصر على مجرد الوصف السطحي، بل يتجاوزها إلى مستوى التحليل والتفسير والاستنتاج المنطقي [15].

مجتمع البحث:

يقصد بمجتمع البحث جميع المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للعام (2024-2025)، وقد تكون من مجموع المختصين الماليين في خمس شركات مساهمة. والجدول (1) يوضح توزيع مجتمع البحث وفق الشركة والجنس.

جدول (1) توزيع مجتمع البحث

ت	اسم الشركة	ذكور	إناث	المجموع
1	مصرف بغداد للاستثمار	9	4	13
2	الشركة العامة للصناعات الكيماوية	7	5	12
3	شركة الفرات العامة للصناعات	8	4	12
4	الشركة العراقية للاتصالات	7	3	10
5	مصرف الرشيد الاستثماري	6	2	8
	المجموع	37	18	55

عينة البحث:

تكونت عينة التطبيق من (50) مديرا ماليا ومحاسبيا اختيروا بطريقة مقصودة من المجتمع الكلي للبحث، مع مراعاة أن تكون إجاباتهم كاملة وصالحة للتحليل الإحصائي. وتمثل هذه العينة ما نسبته (90.9%) من المجتمع الكلي البالغ (55) فردا، وهي نسبة تمثل مرتفعة تعزز من قابلية تعميم النتائج في حدود بيئة البحث.

أداة البحث:

لتحقيق هدف البحث المتمثل في التعرف على أثر تبني معايير IFRS في جودة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها، جرى بناء استبانة متخصصة بالدراسة. وفيما يلي عرض مفصل لخطوات إعداد هذه الأداة:

1- إجراءات بناء أداة قياس أثر معايير IFRS في جودة المعلومات المحاسبية:

أ- التخطيط لبناء الأداة:

نظرا لغياب أداة محلية أو عربية موثقة تقيس مستوى تطبيق معايير IFRS وأثرها في جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الشركات المساهمة العراقية، أقدم الباحث على تصميم أداة أصيلة مؤلفة من (24) فقرة موزعة على ثلاثة محاور رئيسية: المحور الأول يتضمن (8) فقرات تقيس مستوى الالتزام الفعلي بتطبيق معايير IFRS، والمحور الثاني يتضمن (8) فقرات تقيس أثر هذا التطبيق في أبعاد جودة المعلومات المحاسبية، والمحور الثالث يتضمن (8) فقرات تشخص معوقات التطبيق الكامل والتحديات القائمة. وقد صيغت فقرات الأداة استنادا إلى الإطار المفاهيمي لمعايير IFRS الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وما أورده الدراسات السابقة ذات الصلة من مؤشرات وأبعاد قياسية معتمدة.

ب- صياغة فقرات الأداة:

تعد هذه المرحلة من أدق مراحل بناء الأداة البحثية، وأكثرها تأثيرا في صدق النتائج وموثوقيتها [16]. وقد حرص الباحث على صياغة فقرات تنسم بالوضوح والدقة وعدم الالتباس، وأن تكون قابلة للفهم من قبل المختصين الماليين بمختلف خلفياتهم التعليمية والخبرانية. وبلغ إجمالي فقرات الأداة في صيغتها الأولية قبل التحكيم (28) فقرة، خففت إلى (24) فقرة بعد مراجعة آراء المحكمين المتخصصين وحذف الفقرات المكررة أو ذات الصياغة الملتبسة.

أولاً: طريقة بناء الأداة:

اعتمد في بناء الأداة على مقياس ليكرت الخماسي الأبعاد (Likert Scale)، وهو من أكثر مقاييس الاتجاه استخداماً وقبولاً في الدراسات الاجتماعية والاقتصادية لما يوفره من مرونة في التعبير عن الاتجاهات والتدرج في درجة الموافقة أو الرفض [17]. وقد اعتمدت الاستبانة خمسة بدائل للإجابة هي: (موافق بشدة = 5)، (موافق = 4)، (محايد = 3)، (غير موافق = 2)، (غير موافق بشدة = 1).

ثانياً: الصدق الظاهري لفقرات الأداة:

عرضت الأداة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجالات المحاسبة والتدقيق والأسواق المالية وإدارة الأعمال بلغ عددهم (10) محكمين، وطلب منهم إبداء ملاحظاتهم على صلاحية الفقرات وسلامة صياغتها ومدى انتمائها للمحاور المحددة. وبعد استقراء آراء المحكمين وتحليلها، جرى إجراء التعديلات اللازمة، وحذفت أربع فقرات رأى أغلب المحكمين أنها متداخلة مع فقرات أخرى. وبلغت نسبة موافقة المحكمين على الفقرات المعدلة (100%) مما أضفى على الأداة صدقاً ظاهرياً مقبولاً.

ثالثاً: تعليمات الإجابة على فقرات الأداة:

تضمنت صفحة الغلاف لاستمارة الاستبانة شرحاً وافياً لهدف الدراسة وأهميتها، ومؤكداً على سرية البيانات المقدمة واستخدامها لأغراض البحث العلمي حصراً. كما تضمنت تعليمات واضحة ترشد المبحوث إلى كيفية اختيار الإجابة المناسبة، مع توضيح أن الاستبانة لا تستوجب الكشف عن الهوية.

رابعاً: تصحيح الأداة:

تم تصحيح إجابات أفراد العينة على فقرات الأداة بالأوزان الخماسية (1، 2، 3، 4، 5)، وبذلك بلغت أعلى درجة يمكن أن يحصل عليها الفرد (120)، وأقل درجة (24)، وبمتوسط فرضي مقداره (72).

ج- إجراء تحليل فقرات الأداة:

طبقت فقرات الأداة على العينة الكاملة البالغة (50) مختصاً مالياً للتحقق من القوة التمييزية لكل فقرة ومدى ارتباطها بالدرجة الكلية للأداة. اعتمد في التحليل أسلوب العينتين المتطرفتين، إذ رتب درجات المبحوثين تنازلياً وانتقيت فئة أعلى (27%) وفئة أدنى (27%) من الدرجات الكلية. ثم استخدم الاختبار التائي لعينتين مستقلتين لتحديد دلالة الفرق بين المجموعتين العليا والدنيا على كل فقرة. وقد اتضح أن جميع الفقرات مميزة، إذ تجاوزت قيمها التائية المحسوبة القيمة الجدولية البالغة (2.06) عند درجة حرية (24) ومستوى دلالة (0.05)، وكما يوضح الجدول (2).

جدول (2) معاملات تمييز فقرات أداة الدراسة

ت	معامل التمييز	ت	معامل التمييز
1	7.95	13	6.58
2	7.12	14	7.34
3	5.88	15	6.02
4	8.41	16	6.91
5	6.77	17	7.28
6	7.23	18	8.14
7	5.04	19	5.83
8	5.86	20	7.06
9	6.71	21	7.55
10	7.38	22	5.94
11	8.22	23	6.48
12	6.14	24	7.71

د- مؤشرات الصدق والثبات:

أولا - الصدق (Validity):

يعد الصدق الركيزة الجوهرية في تقييم الأداة البحثية؛ إذ يقصد به مدى قدرة الأداة على قياس ما صممت لقياسه فعلا [18]. وقد استخدم معامل ارتباط بيرسون لاستخراج درجة الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للأداة، إذ تعد هذه الطريقة من أكثر أساليب التحقق من الصدق البنائي شيوعا وقبولا في الأبحاث التربوية والاجتماعية. وقد كشف التحليل أن جميع الفقرات (24) ذات دلالة إحصائية واضحة عند مستوى (0.05) ودرجة حرية (48)، وتجاوزت قيم ارتباطها القيمة الجدولية البالغة (0.279). والجدول (3) يوضح هذه القيم بالتفصيل.

جدول (3) معاملات ارتباط فقرات الأداة بالدرجة الكلية

ت	معامل الارتباط	ت	معامل الارتباط
1	0.73	13	0.69
2	0.66	14	0.74
3	0.59	15	0.63
4	0.78	16	0.71
5	0.67	17	0.76
6	0.74	18	0.81
7	0.55	19	0.64
8	0.68	20	0.73
9	0.70	21	0.77
10	0.75	22	0.63
11	0.82	23	0.69
12	0.61	24	0.78

ثانيا - الثبات (Reliability):

اعتمد في قياس ثبات الأداة على طريقة الاتساق الداخلي باستخدام معامل ألفا كرونباخ، وهو من أكثر مقاييس الثبات شيوعا وقبولا في الأدوات المبنية على مقياس ليكرت. طبقت الأداة على عينة استطلاعية مؤلفة من (30) مختصا ماليا من خارج عينة البحث الرئيسية، وبلغ معامل الثبات (0.89)، وهو يقع ضمن النطاق المقبول والعالي وفق المعايير الإحصائية المتعارف عليها ($\alpha \geq 0.70$)، مما يعزز الثقة بموثوقية الأداة واتساقها الداخلي.

المعالجات الإحصائية:

اعتمد في تحليل البيانات الميدانية على البرنامج الإحصائي (SPSS v.26)، وشملت الأساليب الإحصائية المستخدمة ما يأتي: (1) الاختبار التائي لعينتين مستقلتين لإيجاد القوة التمييزية للفقرات. (2) الاختبار التائي لعينة واحدة (One Sample T-test) لاختبار الفرضية الرئيسية. (3) معادلة ألفا كرونباخ لاستخراج معامل ثبات الأداة. (4) معامل ارتباط بيرسون للتحقق من الصدق البنائي للفقرات. (5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومقاييس النزعة المركزية المتباينة.

المبحث الخامس: عرض النتائج ومناقشتها

عرض النتائج:

بعد تطبيق أداة البحث على العينة البالغة (50) مختصا ماليا وإدخال البيانات في برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، تحقق هدف البحث المتمثل في التعرف على أثر تبني معايير IFRS في جودة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها في الشركات المساهمة، وكالاتي:

بعد أن طبقت فقرات الأداة على عينة البحث كاملة، جرت المعالجة الإحصائية لإجابات المبحوثين على فقرات الاستبانة الأربعة والعشرين، وقد بلغ المتوسط الحسابي للعينة (91.4200) بانحراف معياري بلغ (11.67350)، في مقابل متوسط

فرضي مقداره (72). وبعد استخدام الاختبار التائي لعينة واحدة (One-Sample T-test) تبين أن القيمة التائية المحسوبة بلغت (11.748)، وهي تفوق القيمة الجدولية البالغة (2.01) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (49)، مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات العينة والمتوسط الفرضي، ولصالح متوسط العينة. وهذا يثبت أن هناك أثراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية لتبني معايير IFRS في جودة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها. والجدول (4) يوضح ذلك تفصيلاً. تجدر الإشارة إلى أن الاختبار التائي لعينة واحدة يثبت وجود فروق دالة إحصائية عن المتوسط الفرضي، إلا أنه لا يعبر بدقة عن طبيعة الأثر (Effect) بين المتغيرات المستقلة والتابعة. ولذا يوصى بإعادة التحليل باستخدام تحليل الانحدار البسيط أو المتعدد (Simple/Multiple Regression Analysis) الذي يمكن من تحديد حجم الأثر واتجاهه وقدرة المتغير المستقل (درجة تطبيق IFRS) على التنبؤ بالمتغير التابع (جودة المعلومات المحاسبية) بصورة أكثر دقة واتساقاً مع أهداف البحث.

جدول (4) نتائج الاختبار التائي لإجابات أفراد عينة البحث

حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	القيمة التائية المحسوبة	القيمة الجدولية (0.05)
50	91.42	11.67	72	11.748	2.01

ويستكمل قراءة النتيجة باستعراض مقاييس النزعة المركزية المتباينة للبيانات كما في الجدول (5).

جدول (5) مقاييس النزعة المركزية المتباينة للبيانات

البيانات	الدرجات
حجم العينة	50
المتوسط الحسابي	91.4200
الانحراف المعياري	11.67350
الخطأ المعياري	1.65090
الوسيط	93.0000
النوال	95.00
التباين	136.27
معامل الالتواء	0.518-
الخطأ المعياري لمعامل الالتواء	0.337
معامل التفرطح	0.241
الخطأ المعياري لمعامل التفرطح	0.662
المدى	52.00
أصغر قيمة	58.00
أكبر قيمة	110.00
المجموع	4571.00

يشير توزيع الدرجات إلى وجود فروق فردية حقيقية في مستوى إجابات أفراد عينة البحث على فقرات الاستبانة، وهو ما يؤكد رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي ترى بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لتبني معايير IFRS في جودة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها في الشركات المساهمة. ملاحظة منهجية: يستلزم تصحيح هذا التحليل بإعادة تنفيذه باستخدام نموذج الانحدار البسيط (Simple Linear Regression)، إذ يتيح هذا النموذج اختبار حجم الأثر (Beta coefficient) وتحديد نسبة التباين في جودة المعلومات المحاسبية التي يفسرها مستوى تطبيق معايير IFRS (R^2)، وذلك عوضاً عن اختبار الفروق الذي يعالج سؤالا إحصائياً مختلفاً عن أسئلة البحث المتعلقة بالأثر والتنبؤ.

مناقشة النتائج:

تتوافق نتائج هذه الدراسة مع التوجه العام السائد في الأدبيات العلمية الحديثة؛ إذ أثبتت دراسة [2] Barth et al. أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يسهم في تخفيض مستوى إدارة الأرباح ورفع الارتباط بين القيم المحاسبية والقيم السوقية. كما تنسجم مع دراسة المطارنة والقضاة [6] التي أثبتت أن تطبيق معايير IFRS في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة رفع مستوى جودة الإفصاح المالي بصورة معتدة بها إحصائياً.

ويمكن تفسير هذه النتائج انطلاقاً من عدة اعتبارات جوهرية؛ أولها أن الانتقال من المعايير المحلية إلى معايير IFRS يلزم الشركات بمستوى أعلى من الإفصاح في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية، مما يقلل من عدم التماثل في المعلومات بين الإدارة والمستثمرين. وثانيها أن نهج القيمة العادلة المعتمد في معايير IFRS يعزز التمثيل الصادق للأصول والالتزامات، إذ يعكس قيمتها الاقتصادية الفعلية بدلاً من قيمتها التاريخية التي قد تكون متجاوزة للواقع. وثالثها أن التوحيد الذي ترسيه معايير IFRS يعزز القابلية للمقارنة بين الشركات المختلفة، وهو ما يمثل قيمة مضافة حقيقية للمستثمرين في سوق الأوراق المالية. ومما يعزز هذه التفسيرات أن الشركات التي أبدى مختصوها مستويات أعلى من الالتزام بتطبيق معايير IFRS سجلت في الوقت ذاته مؤشرات أفضل في جميع أبعاد جودة المعلومات المحاسبية.

تحليل نتائج المحاور الفرعية:

أسفر التحليل التفصيلي لإجابات العينة على المحاور الثلاثة للاستبانة عن النتائج الآتية:

- 1- محور مستوى الالتزام بتطبيق معايير IFRS: بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (3.88 من 5.00)، مما يدل على مستوى التزام مرتفع نسبياً بالمتطلبات الرئيسية لمعايير IFRS. وأفصح المبحوثون عن ضعف نسبي في تطبيق متطلبات الإفصاح التكميلية المعقدة مقارنة بالمتطلبات الجوهرية.
 - 2- محور جودة المعلومات المحاسبية: بلغ المتوسط الحسابي (3.95 من 5.00)، وأشارت الفقرات المتعلقة بالموثوقية والقابلية للمقارنة إلى مستوى أعلى من الجودة مقارنة بفقرات حسن التوقيت التي سجلت قيمة أدنى قليلاً.
 - 3- محور معوقات التطبيق: بلغ المتوسط الحسابي (4.17 من 5.00)، وجاء محدودية الكوادر المؤهلة في مقدمة العوائق المدركة يليه التكاليف الأولية للتحويل ثم التعارض مع المتطلبات الضريبية المحلية.
- جدول (6) نتائج تحليل المحاور الفرعية للاستبانة

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأثر
مستوى الالتزام بتطبيق معايير IFRS	3.88	0.68	مرتفع
جودة المعلومات المحاسبية	3.95	0.64	مرتفع
معوقات التطبيق	4.17	0.55	مرتفع جداً

الاستنتاجات:

- 1- أفصح أفراد عينة البحث من المختصين الماليين في الشركات المساهمة عن مستوى مرتفع من الإيمان بالأثر الإيجابي لتبني معايير IFRS في جودة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها، وهو ما أثبتته الاختبار التائي بدلالة إحصائية واضحة.
- 2- كشف التحليل أن تحسن الموثوقية والقابلية للمقارنة يمثلان أبرز انعكاسات تبني معايير IFRS على جودة المعلومات المحاسبية، في حين أن تحسن حسن التوقيت لا يزال محدوداً ومرتبطة بقدرات البنية التحتية لنظم المعلومات المحاسبية.
- 3- بينت الدراسة أن تطبيق معايير IFRS يؤثر إيجاباً في أربعة مؤشرات رئيسة لجودة المعلومات المحاسبية: الملاءمة في اتخاذ القرار، والتمثيل الصادق للأحداث الاقتصادية، والقابلية للمقارنة عبر الفترات والشركات، وتعزيز مبدأ الحيادية والخلو من التحيز.
- 4- رصدت الدراسة فجوة واضحة بين مستوى الوعي بأهمية معايير IFRS وضرورة تبنيها من جهة، والتطبيق الكامل لها من جهة أخرى، وتفسر هذه الفجوة بجملة عوائق مؤسسية ومهنية في مقدمتها شح الكوادر المحاسبية المؤهلة لتطبيق هذه المعايير بصورة سليمة.

5- أثبتت الدراسة أن الشركات التي تمتلك محاسبين مؤهلين في معايير IFRS وبنية تحتية لنظم المعلومات المالية أكثر تطوراً حققت مؤشرات أفضل في جودة المعلومات المحاسبية مقارنة بتلك التي تعتمد على محاسبين يفتقرون للتدريب الكافي في هذه المعايير.

6- تبين أن أبرز معوقات تطبيق معايير IFRS في الشركات المساهمة العراقية تتمثل في: ضعف الكوادر المتخصصة، وارتفاع التكاليف الأولية للتحويل، والتعارض مع المتطلبات الضريبية المحلية، وغياب التوجيه التنظيمي الإلزامي الصريح.

التوصيات:

1- ضرورة إصدار هيئة الأوراق المالية العراقية وديوان الرقابة المالية الاتحادي تعليمات إلزامية تلزم جميع الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بتطبيق معايير IFRS الكاملة بحلول موعد نهائي محدد، مع توفير مرحلة انتقالية كافية ومقننة.

2- حث كليات الإدارة والاقتصاد العراقية على مراجعة مناهجها الدراسية بما يدرج مقررات معايير IFRS بصورة أكثر عمقا وارتباطا بالتطبيق العملي، مع التشجيع على الحصول على الشهادات المهنية الدولية كـ ACCA و CPA التي تعتمد هذه المعايير جوهرا لامتحاناتها.

3- توجيه الشركات المساهمة نحو الاستثمار في برامج تدريب احترافية لمحاسبها وموظفيها الماليين على متطلبات معايير IFRS، ولا سيما المعايير المعقدة المتعلقة بالأدوات المالية والقيمة العادلة وعقود الإيجار.

4- مطالبة جمعية المحاسبين والمدققين العراقية بإصدار توجيهات تطبيقية وأدلة إرشادية مفصلة تتيح للمحاسبين في الشركات المساهمة التطبيق السليم لمعايير IFRS وفق خصوصية البيئة الاقتصادية والقانونية العراقية.

5- العمل على تنسيق المتطلبات الضريبية المحلية مع متطلبات معايير IFRS للإفصاح المالي، وذلك عبر حوار مؤسسي بين الهيئة العامة للضرائب ومجلس معايير المحاسبة العراقية، بهدف تخفيض أعباء التقارير المزدوجة على الشركات.

6- تشجيع إنشاء وحدات بحثية مشتركة بين الجامعات والشركات المساهمة لتطوير دراسات تقييمية دورية لجودة تطبيق معايير IFRS في السياق الاقتصادي العراقي وتحديد مجالات التحسين المستمر.

المقترحات:

1- إجراء دراسة مقارنة تهدف إلى تقييم واقع تطبيق معايير IFRS بين الشركات المساهمة المصرفية وغير المصرفية في العراق، وتحديد أوجه الاختلاف في مستوى الالتزام وأثره في جودة المعلومات المحاسبية في كل قطاع.

2- إجراء دراسة تهدف إلى بناء نموذج قياسي يحدد العوامل الحاسمة في نجاح التحول إلى معايير IFRS في الشركات المساهمة العراقية ويقدم خارطة طريق عملية للتطبيق التدريجي وفق الأولويات.

3- إجراء دراسة متخصصة حول انعكاسات تبني معايير IFRS على قرارات المستثمرين الأجانب المحتملين في سوق العراق للأوراق المالية، وأثر ذلك في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

4- بحث إمكانية إنشاء مجلس وطني لمعايير المحاسبة العراقية يتبنى رسمياً منظومة معايير IFRS بوصفها معايير وطنية ملزمة، مع الاحتفاظ بصلاحيات إصدار توجيهات تفسيرية ملائمة لخصوصية البيئة المحلية.

مصادر البحث:

أ- المصادر العربية:

قائمة المصادر والمراجع

- [1] IASB — International Accounting Standards Board (2014). IFRS Standards: Required for Annual Periods Beginning on or after 1 January 2014. IFRS Foundation, London.
- [2] Barth, M. E., Landsman, W. R., & Lang, M. H. (2008). International Accounting Standards and Accounting Quality. Journal of Accounting Research, 46(3), 467–498.

- [3] FASB — Financial Accounting Standards Board (2010). Conceptual Framework for Financial Reporting: Chapter 1 and Chapter 3, Qualitative Characteristics of Useful Financial Information. FASB, Norwalk, CT.
- [4] Dechow, P., & Dichev, I. (2002). The Quality of Accruals and Earnings: The Role of Accrual Estimation Errors. *The Accounting Review*, 77(Supplement), 35–59.
- [5] IASB — International Accounting Standards Board (2010). The Conceptual Framework for Financial Reporting. IFRS Foundation, London.
- [6] المطارنة، غسان فلاح؛ والقضاة، محمد فريد (2020): أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد الرابع والثلاثون، العدد الأول، المملكة العربية السعودية.
- [7] الحسبان، عقبة نصر؛ والزريقات، إبراهيم جاد الله (2019): أثر الإلزام بمعايير المحاسبة الدولية على موثوقية المعلومات المحاسبية وكفاءة سوق الأوراق المالية الأردني، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- [8] خليل، سامي محمد؛ والصيرفي، محمد عبد الفتاح (2021): انعكاسات تبني معايير التقارير المالية الدولية على القابلية للمقارنة وإفصاح الشركات المدرجة في بورصة مسقط، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد التاسع والعشرون، العدد الأول، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- [9] عبد الحليم، كمال الدين محمد؛ وقاسم، أيمن (2018): قياس أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في جودة التقارير المالية للشركات المصرية المقيدة ببورصة الأوراق المالية، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، جامعة بورسعيد، مصر.
- [10] Leuz, C., & Wysocki, P. D. (2016). The Economics of Disclosure and Financial Reporting Regulation: Evidence and Suggestions for Future Research. *Journal of Accounting Research*, 54(2), 525–622.
- [11] Ahmed, A. S., Neel, M., & Wang, D. (2013). Does Mandatory Adoption of IFRS Improve Accounting Quality? Preliminary Evidence. *Contemporary Accounting Research*, 30(4), 1344–1372.
- [12] Soderstrom, N. S., & Sun, K. J. (2007). IFRS Adoption and Accounting Quality: A Review. *European Accounting Review*, 16(4), 675–702.
- [13] مجلس معايير المحاسبة الدولية (2023): معايير التقارير المالية الدولية - الإصدار الكامل، مؤسسة IFRS، لندن، المملكة المتحدة. (النسخة العربية المترجمة).
- [14] Zeghal, D., Chtourou, S., & Sellami, Y. M. (2011). An Analysis of the Effect of Mandatory Adoption of IAS/IFRS on Earnings Management. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 20(2), 61–72.
- [15] سلوم، علي؛ وحسين، مازن (2011): البحث العلمي - أساسياته ومناهجه واختبار الفرضيات، دار الضياء للطباعة والتصميم، الطبعة الأولى، النجف الأشرف، العراق.
- [16] التراوي، خليل إبراهيم (1981): البحث العلمي دليل الطالب في الكتابة والمكتبة، منشورات الجامعة المستنصرية، الطبعة الأولى، بغداد، العراق.
- [17] Mehrens, W. A., & Lehmann, I. J. (1991). *Measurement and Evaluation in Education and Psychology* (2nd ed.). Houghton Mifflin Company, New York.
- [18] Kroll, A. (1960). Validity as Affecter in Test Validity. *Journal of Educational Psychology*, 31(2), 425–436.

- [19] البيومي، محمود محمد عبد السلام (2003): المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير والإفصاح في القوائم المالية، مؤسسة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر.
- [20] ملحم، سامي محمد (2003): القياس والتقويم في التربية وعلم النفس، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- [21] هيئة الأوراق المالية العراقية (2022): التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية، بغداد، العراق.